مآخذ النقاد على الشعراء في ضوء المستوى الصرفي "الآمدي والجرجاني أنموذجا"

أ.مباركة عماري
جامعة جيجل

تمهيد: يعتبر النقد مادة أساسية يعتمدها النقاد والدارسون في الكشف عن مساوئ وأخطاء التي يقع فيها الشعراء، وقد تشمل تلك الهفوات إحدى المستويات اللغوية، وإن أي تغير يطرأ على بنية الكلمة قد يؤدي إلى تغير مدلولها المعجمي أو الصرفي أو النحوي أو الدلالي، لذلك لجأ الكثير من اللغويين والنحاة إلى تقصي وتعقب الشعراء في أعمالهم الشعرية.

ومن هنا أصبحت الدراسات اللغوية محل اهتمام اللغويين والنحاة، وعليه ارتأينا الوقوف عند الجانب الصرفي لكشف مواطن وعيوب الشعراء في الصيغ الصرفية المألوفة عندهم من اشتقاق وتصغير وصيغ الجمع. وهذا من خلال ما أورده كل من "الآمدي" في كتابه **الموازنة** وكذلك "الجرجاني" في كتابه **الوساطة**، مركزين على شاعرين أساسيين وهما "أبو الطيب المتنبي" و"أبي تمام". وكيفية انتقادهما حول الأبيات الشعرية التي لم تجر فيها الصيغ عن عادتها المألوفة بل انحرفا إلى صيغ أخرى لم تسمع بها العرب من قبل.

وفي الحقيقة لم يقف النقد اللغوي عند حدود الحكم بالصواب على اللغة أو بتخطئتها، وخاصة في القرن الرابع الهجري، بل تعداها للحكم عليها بالجودة أو الرداءة مصحوبا بالتعليل في بعض الأحيان وهذا ما جعل النحاة اللغويين، أمثال "الآمدي" و"الجرجاني" إلى تتبع مخالفات الشعراء في أشعارهم، وفق المقاييس

اللغوية المتبعة عندهم، لبيان مناهجهم مع التمثيل على طبيعة نقدهم لتلك الأعمال الشعرية.

وعليه يحاول هذا المقال أن يقدم قراءة نقدية لإبراز مآخذ الشعراء وأخطائهم في ضوء المستوى الصرفي من خلال كتاب **الموازنة** "للأمدي"؛ الذي يعده المؤرخون النقاد والدارسون والباحثون من أهم الكتب التي تتوفر على المنهجية العلمية الدقيقة، وكذلك كتاب **الوساطة** "للقاضي الجرجاني"؛ الذي يعد من أهم أمات كتب النقد العربي وعيونها، فهما مؤلفان مهمان في القرن الرابع الهجري.

أولا: لمحة عامة حول كتابي الموازنة والوساطة:

1- كتاب الموازنة للآمدي:

أ)- أسباب تأليفه: لقد شهد القرن الرابع الهجري أعنف صراع بين فرقين فكان الفريق الأول يقف إلى جانب الشاعر "أبي تمام" الذي يعد من رواد شعر الصنعة والتكلف، أما الفريق الثاني فكان إلى جانب "البحتري" الذي يعد من رواد الشعر المطبوع.

ومنه اختلفت الآراء حولهما، واشتدت النزعات بينهما، وكان ثمرة ذلك عدةَ دراسات في هذا المجال، ومن أبرزها كتاب "أبي القاسم الحسن بن بشر الأمدي"؛ الذي عنونه بـــ: **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**، فقد حاول في كتابه أن يحسم هذا النزاع القائم بينهما «ويعيّن منزلة كل من الشاعرين»[1].

ب)- منهج الآمدي في كتابه الموازنة: "الآمدي" ذو منهج واضح، «فهو رجل منصف دارس محقق لا يقبل شيئا بغير بينة ولا يقدم حكما بغير دليل، وأما وسائله فهي المعرفة ثم الذوق»[2]. وعليه كان منهجه على النحو الآتي:

– حدد في كتابه **الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري**، وذلك بإجلاء مذهب وطريق كل منهما[3].

– بدأ الكتاب بذكر مساوئ هذين الشاعرين ليختمها بمحاسنهما.

– استعرض آراء النقاد لكل من الشاعرين، وأورد حجج كل فريق من المتعصبين لهذا أو ذاك، وناقش كلاّ منهما إلى ما يذهب إليه دون اصدار الحكم المطلق عليهما، ليترك الحكم النهائي للقارئ.

– تعرّض للسرقات الأدبية عند كل من الشاعرين في إنصاف وعدل وبيّن مآخذ كلاّ منهما[4].

– أولى عناية خاصة "بأبي تمام"، فحدد قسمات مذهبه، وتناول أخطاءه مع التحليل والإيضاح.

وفي الأخير وصل إلى نتائج مهمة بفضل منهجه العلمي الدقيق والواضح، مبينا أحكامه على مقاييس فنية وجمالية خاصة، ولكن رغم ذلك فقد اتهمه بعض النقاد بأنه كان متعصبا "للبحترى" ومتحاملا على "أبي تمام".

2– كتاب الوساطة للقاضي الجرجاني: وبمجرد انتهاء الصراع القائم بين أنصار "أبي تمام والبحتري" حتى قام صراع من نوع آخر، وكان ميدانه شعر "المتنبي" الذي شغل الدنيا منذ ظهوره حتى هذا العصر، فقد وقف بعضهم إلى جانب "المتنبي" وفضله على الشعراء ووقف البعض الآخر ينتقده وينسب إليه كثيرا من العيوب [5].

فالقرن الرابع الهجري هو بداية تلك الخصومة، ويعتبر كتاب **الوساطة** بين "المتنبي" وخصومه "لأبي الحسن علي بن عبد العزيز "المشهور" بالقاضي الجرجاني" من أهم مؤلفات ذلك العصر في تلك الفترة.

أ)- **أسباب تأليفه:** هناك أسباب عديدة دعت "القاضي الجرجاني" إلى تأليف كتابه **الوساطة بين المتنبي وخصومه،** وهذا الكتاب جاء ردا على خصوم "المتنبي" لما قاموا به من أقاويل واتهامات موجهة ضده فحاول "الجرجاني" أن يقف بينهما موقفا وسطا، وكان من أشهر خصومه الذين وضعوا كتبا في نقده وهم على التوالي:

- "الصاحب بن عباد" (385هـ) ألف رسالته **الكشف عن مساوئ المتنبي.** وقد ذكر "الجرجاني" في كتابه **الوساطة،** أن سبب تأليف هذا الخصم للكتابة يرجع «لامتناع "المتنبي" عن زيارته بأصفهان وإجرائه مجرى عظماء الزمان»[6]، رغم أن "ابن عباد" قد أرسل له رسالة يلاطفه فيها، لكن "المتنبي" لم يرد عليه وهذا ما جعله يتحامل ضده.

- "أبو علي محمد بن الحسن بن المظفر الحاتمي" (388هـ) هو: من أشد نقاد "المتنبي" فقد ألف في حقه رسالتين وهما: **الرسالة الموضحة، الرسالة الحاتمية.** وإن سبب خصومته مع "المتنبي" لسبب قديم أيام شبابه عندما كان خادما في بلاط سيف الدولة، حيث أصيب بأذى من الشاعر وهذا ما جعله يترصد أخطاء شعره وينتقده.

- "أبو محمود الحسن بن علي بن وكيع التنيسي" (393هـ): كتابه **المنصف للسارق والمسروق في إظهار سرقات المتنبي،** إن سبب تتبعه لعيوب شعر "المتنبي" هو من أنصار "ابن خنزابة" الذي كان غاضبا من "المتنبي" لأنه توقف عن مدحه.

- "أبو سعد محمد بن أحمد العميدي" (433هـ): ألف كتابه **الإبانة عن سرقات المتنبي** بسبب غيرته منه؛ فهو أراد بمؤلفه هذا إثبات السرقات بالأدلة والبراهين على "المتنبي" حتى يظهر لمعجبيه أنه ليس معجزة وإنما هو إنسان عادي[7].

ب)- منهجه: فقد حاول "الجرجاني" من خلال كتابه أن يناقش العديد من المشكلات النقدية بروح موضوعية نزيهة وأن يطرحها بكيفية منهجية ويعالجها بطريقة علمية. وكان هذا خلال القرن الرابع الهجري، حيث شهد فيه ارتقاء للحياة الأدبية والدليل على ذلك تلك المآخذ التي طرحها النحاة واللغويون على الشعراء.

ومنه نرى بأن هؤلاء العلماء اللغويين قد عالجوا الأمر بنزعة علمية وروح أدبية مختلفة عن سابقيهم، وكان أروع ما ألف في تلك الفترة كتابا "الآمدي" و"الجرجاني"، ولذلك سنحاول أن نتطرق لأهم المآخذ التي طرحها كلاّ منهما من حيث المستوى الصرفي.

ثانيا: المستوى الصرفي: بالنظر إلى أهمية المستوى الصرفي الذي يعد المستوى الثاني من مستويات اللغة، فهو يهتم بدراسة الكلمات وهي داخل التركيب أو خارجه، وما يطرأ عليها من تغير من حيث الاشتقاق وتوليد الألفاظ. وبما أن المبنى الصرفي أساسي في فهم المعاني الصرفية والنحوية فإن النحاة واللغويين اتخذوه مقياسا أساسيا لوضع الحجج والمآخذ على الشعراء، واعتبروا خروجهم عن هذا المستوى هو الخروج عن المألوف أو المعتاد من كلام العرب وكذلك قواعد اللغة العربية المعروفة. وعلى هذا الأساس فقد تعرضنا للمآخذ التي أوردها كل من "الآمدي" و"الجرجاني" من الجانب الصرفي من خلال النقاط التالية:

1- الاشتقاق: اللغة العربية لها خاصية مهمة تختص بها عن غيرها من اللغات الأخرى وهي متمثلة في ظاهرة الاشتقاق؛ حيث تشتق بعض الكلم من بعضه

البعض وهذه الظاهرة تحدث نتيجة تصاريف الكلمة وتقلباتها المختلفة، ومنه فإن الاسم المشتق في اللغة العربية هو مأخوذ من غيره؛ نحو: مكتوب الذي أخذ من كتب، وفاهم المأخوذ من فهم(8).

وعليه فإن الاشتقاق عند "صالح بلعيد" هو: «نزع كلمة من أخرى شرط تناسبهما معنى وتركيبا ومغايرتهما في الصيغة»(9). أما "جلال الدين السيوطي" في هذا الشأن فيقول: «هو أخذ صيغة من صيغة أخرى مع اتفاقهما معنى ومادة أصلية، وهيئة تركيب لها، ليدل بالثانية على معنى الأصل بزيادة مفيدة، لأجلها اختلفا حروفا أو هيئة، كضارب من ضَرَبَ، وحذرٌ من حذرٍ»(10). وكما هو ملاحظ فإن الأولى عبارة عن اسم أما الثانية فهي فعل.

ومن المآخذ أو الانتقادات التي ترصدها هؤلاء اللغويون أو النحاة على الشعراء في القرن الرابع الهجري، من حيث الاشتقاق الذي جعلوه مادة خام ليعيب به الشعراء، نذكر كل من "الآمدي" و"الجرجاني" فقد تطرقا إلى هذا الأمر في مؤلفيهما. ومن الأمثلة الواردة "للآمدي" في كتابه **الموازنة** نذكر قول "أبي تمام":

صَلْتانُ أعْداؤُه حيثُ حلُّوا * في حَديثٍ مِنْ ذِكْرِهِ مُسْتَفَاضِ**

فهذا البيت الشعري الوارد أمامنا يوضح أن الشاعر قد أخطأ في قوله: (مستفاض) وإنّما المفروض أن يقول:(مستفيض) (11)، حيث جاءت هذه اللفظة حاملة لصيغة اسم الفاعل والتي تدل على ما وقع منه الفعل.

والمتتبع لهذه الظاهرة الصرفية يجد أن الشاعر قد تعمد هذا الأمر من أجل التخفيف والتقليل في الجهد العضلي أثناء النّطق. كما نجد أن أحد المحتجين قد احتج قائلا بأن الشاعر قد: «(أراد مستفاض فيه)، وإنّما جعلهم يفيضون في ذكره لأنّهم أبدا على حال وجل واحتراس من إيقاعه بهم فهم لا يقطعون ذكره لشدة

الخوف منه، ألّا تراه قال: (حيث حلوا)، أي هم بهذا الحال قريبا كانت دارهم منه بعيدة؟»[12].

ومن خلال البيت السابق يتضح أن "أبا تمام" قد استعمل صيغة الاشتقاق في كلمة مستفاض وإنّما الصحيح هو مستفيض، لأنّها جاءت مناسبة للسياق الموضوع الذي يتحدث عنه الشاعر وبالتالي اتخذها "الآمدي" عيب على "أبي تمام" في شعره.

ويقول "أبو تمام" أيضا:

وَلَيْسَتْ بِالْعَوّانِ الْعَنْسِ عِنْدِي * ولاَ هي مِنكَ بالبِكرِ الكَعَاب**

فإن الخطأ الذي أشر إليه "الأمدي" في هذا البيت ضد "أبي تمام" يكمن في لفظة **العانس**، فالغلط عندما قال العنس والعانس هي التي يحبسها أهلها عن التزوج، أما العنس اسم من أسماء الناقة التي انتهت قواها، ولعل "أبا تمام" لم يرد هذا وإنّما استعمل ظاهرة صرفية، والتي تمثلت في العنس وهي مصدر عنست المرأة تعنس عنسا وعنوسا، فجعل المصدر وهو عنس وصفا للعوان مكان العانس، والمصادر قد تجعل أوصافا في موضع أسماء الفاعلين[13].

ومن خلال هذين النموذجين من النقد نرى بأن "الآمدى" في كتابه **الموازنة** قد حاول أن يكون عادلا ومحايدا اتجاه "أبي تمام"، ولكنه لم يستطع أن يتخلص من ذوقه في حكمه عليه، ولا يمكننا أن ننكر بعض الإسراف في استهجان "الآمدي" وذلك لأن "أبا تمام" قد خرج عن التقاليد الشعرية المعترف بها في القديم. أما عن المآخذ التي حاول أن يوردها "القاضي الجرجاني" في كتابه **الوساطة** عن الاشتقاق في قول "المتنبي" نذكر البيت التالي:

فِدًى من على الغَبْراءِ أوَّلَهم أنا * لهذا الأبيِّ المائد الجائد القرم**

فإن بعض اللغويين والدارسين لهذا البيت الوارد أمامنا، حاولوا الوقوف عند لفظة **الجائد** مدعين وجود عيب فيها، حيث قالوا: لم يحك العرب لفظة الجائد، وإنّما المحكي عنهم رجل جواد وفرس جواد ومطر جواد.

ولكن في حقيقة الأمر أن "المتنبي" قد اعتمد في هذا البيت على السماع فقط لكن النقاد اتخذوه عيبا عليه بحكم اعتمادهم على القياس فهم يرون أن هذا الباب يستغني فيه بالقياس عن السماع لإطراده، واتساق أمره على الاعتدال، فكل فعل في الكلام يقتضي التصريف إلى فاعل ومفعوله، وكل فعل له مُفْعِلُ ومُفْعَلُ، ولسنا نحتاج في مثل هذا التوقف واتباع المسموع، وهذا أشبه بمذهب القياس، والأصل الذي عليه أهل اللغة [14]. ولذلك فإن لفظة جائد اسم فاعل قياسي، وقد خضعت لما يفرضه القياس فيها من حيث التصريف والإبدال[15]. ومن الانتقادات الموجهة "للمتنبي" نذكر أيضا قوله:

ليس التعلّل بالآمال من أربِي * ولا القُنوع بَضَنْكِ العيشِ من شِيمِي**

يتضح بأن النقد الموجهه في هذا البيت متمثل في ظاهرة صرفية، وبالضبط في لفظة **القُنوع** فهي خطأ، وإنّما من المفروض تكون القناعة، فأما القُنوع فالمسألة يقال: قَنَع يَقْنعُ قناعة؛ إذا رضي، وقَنع يقْنع قُنوعا؛ إذا سأل والفاعل فيهما قَانع. فقد وظف مصدر القُنوع وهو لا يناسب معنى الرضى فالأجدر أن يقول القناعة.

كما يقول أيضا:

ابعد بعدت بياضًا لا بياض له * لأنْتَ أسودُ في عَيْني من الظُّلمِ**

ويكمُن الانتقاد الذي وجهه "القاضي الجرجاني" "للمتنبي" في هذا البيت بالضبط في لفظة **أسود**، حيث لا يمكن القول أسود من كذا لماذا؟، لأن الألوان لا يبنى منها

أفعال التفضيل[16]. فقد أخطأ الشاعر في توظيف اسم التفضيل في اشتقاقه من اللون، فالصواب أنه يوظف فيه فعلا مساعدا مثل أكثر سوادا.

وكما هو ملاحظ نجد أن كلاّ من "الآمدي" و"الجرجاني" حاول أن يكشف لنا مواطن الأخطاء التي وقع فيها هؤلاء الشعراء في أشعارهم، متخذين القواعد اللغوية والمتمثلة في الجانب الصرفي كقاعدة لهم في الحكم عليهم.

2- صيغة التصغير: يعتبر التصغير من الظواهر اللغوية الموجودة في اللغة العربية، ولكن عرفته كأغراض بلاغية شتى، كتحقير والتهويل وتقريب الزمان والمكان. فالتصغير في اللغة له دلالات ومعاني وأهداف وفوائد كثيرة، يكفي أن شعراء العرب وظفوه في أشعارهم كأداة فنية يعبر بها الشاعر عن مشاعره ليوصِلَ إحساسه الصادق للمتلقي، والتصغير كما هو معروف اسم يصاغ لتصغير حجم الشيء أو لتقليل كميته. ويخضع لأوزان صرفية معروفة.

ويقول الأستاذ "عزيز محمود" في هذا الشأن: «التصغير والتحقير واحد، وهو خلاف التكبير والتعظيم، وتصغير الاسم دليل على صغر مسماه، فهو حلية للاسم وصفة له، لأنك تريد بقولك: رُجيل – رجلا صغيرا»[17].

وعليه فإن ظاهرة التصغير كغيرها من الظواهر التي حاول نقاد القرن الرابع الهجري ترصد معانيها لدى شعراء عصرهم، وخاصة لدى "المتنبي" الذي استعملها في شعره بكثرة معبرا عن إحساسه الفني اتجاه الموضوع الذي يشعر به.

ومن نقاد القرن الرابع الهجري نجد "القاضي الجرجاني"، الذي أورد في كتابه **الوساطة** أبياتا عن شعر "المتنبي" يتناول فيها العديد من القضايا التي أثارها خصومه ضده حول صيغة التصغير، ومن ذلك نذكر البيت التالي:

أُحِادُ أم سُدَاسُ في أحاد * لُيَيْلَتُنَا المنوطةِ بالتَنَادَ**

لقد تعددت مآخذ النقاد في هذا البيت وكثرت مناقشتهم حوله، وتعرضوا فيه لعدة وجوه من الطعن، ولكن الذي يعنينا في هذا الأمر بذات هو الجانب الصرفي والمتمثل في صيغة التصغير وبالضبط لفظة "**سداس**"، والتي اعتبرها خصوم "المتنبي" عيب عليه، لأن العرب لم تحك بها، وإن أهل اللغة زعموا أنهم لم يزيدوا على رباع وإنما ألفاظ معدولة توقف على السماع فقط.

وكذلك فإن خصوم "المتنبي" عاتبوه على تصغير الليلة، ثم استطالتها فقال ليلتنا المنوطة بالتناد ليسأل "المتنبي" عن سبب تصغير الليلة فقال: هذا تصغير التعظيم والعرب كثيرا ما تفعله[18].

فالنقاد قد عاتبوا "المتنبي" في الشطر الأول من البيت؛ لأنه وظف صيغة التصغير لليلة، أي صغرها لكن في الشطر الثاني قال المنوط وهنا أطال الليلة وبهذا المتنبي أصبح يناقض نفسه، لكنه ادّعى بأن هذا التصغير هو تعظيم.

وعليه فإن صيغة التصغير التي وردت في بعض أبيات "المتنبي" قد انتقدها "الجرجاني" وحكم عليها بأنّها قد خالفت ما أَلِفَتْهُ العرب في أشعارهم.

3- صيغ الجمع: استشف النحاة اللغويون في القرن الرابع الهجري حول أبرز المآخذ التي وقع فيها الشعراء في أشعارهم وخاصة "أبو تمام" و"المتنبي"، وهذا الأخير كان يوظف الصيغ النادرة بدل الصيغ الشائعة خاصة في صيغ الجمع، ومن المآخذ التي أوردها الجرجاني في حق "المتنبي" هي: جمع بوق على بوقات في قوله:

إذا كان بعض الناس سيف لدولة * ففي الناس بُوقَاتُ لها وطبول**

وكما نلاحظ من خلال هذا البيت الوارد أنهم قالوا: جمع **بوق** على بوقات خطأ وإنّما يجمع باب (فُعْلٌ) على (أَفْعَال) في أدنى العدد له: قَفْل وأقفال، وقد يخرج عنه

إلى (أفعل) بُرْد وأبرد، فأما في أكثر العدد، فالباب (فعول) نحو جند جنود، وقد صار جدال كبير حول هذه الكلمة، ولكن لما سئل "المتنبي" عنها فقال: هذا الاسم مولد لم يسمع واحده إلا هكذا، ولا جمعه بغير التاء، وإنّما هو حمام حمامات وسرادق وسرادقات سائر ما جمعوه من المذكر بالتاء[19]. "فالمتنبي" يواجه خطأه هذا على أنه جمع سماعي ولم يسمع له جمع بغير التاء.

ومما هو ملاحظ أن "الجرجاني" حاول جمع كل المآخذ التي وجهت "للمتنبي" في كتابه **الوساطة**، وبالمثل حاول "الآمدى" أن يترصد المآخذ التي وقع فيها "أبو تمام" في شعره من خلال كتابه **الموازنة**، ومن ذلك نذكر صيغة الجمع في قول "أبي تمام":

عفت أربع الحلات للأربع الملد * لكل هضيم الكشح مغربة القد**

إن النقد الموجه في هذا البيت في لفظة «الحلات: جمع حلة، وهو الموضع الذي يحلونه، يقال حلة ومحلة والأربع المللد: يريد أربع نسوة ملد. (الغصن) الناعم. وقوم يرونه: أربع الحلات، جمع ربع، وذلك غلط. وإنما أراد الرجل العدد: أي عفت أربع لأربع »[20].

فالعيب الموجه "لأبي تمام" في هذا البيت هو جمع أربع الحلات ليس بالجمع صحيح فهذا ما آخذه عنه النحاة اللغويون، ومنه فإن القاعدة الصرفية الصحيحة تُجِيز أن تُجمع لفظة (فَعْل) على (فُعُول)، نحو أمر وأمور، أجر وأجور، نمر ونمور، لكن ما تجيزه القاعدة قد يمجُّه الذوق، وقد أَلِف الذوق العربي أن تفرد كلمة أرض، وعليه فإن بعض النقاد قد اتخذوا من المستوى الصرفي قاعدة يعتد بها في انتقاداتهم. ومما قيل أيضا في هذا الشأن نذكر قول "أبي تمام":

بُدِّلتْ عَبْرة من الأيماِض * يَومَ شَدُّوا الرّحَال بالأَغْراضِ**

ومن خلال هذا البيت نلاحظ بأن الأغراض جمع غرض، ومنه الانتقاد الموجه "لأبى تمام" في هذا البيت الذي أمامنا هو أن الفعل لا يجمع على أفعال، ومنه قال الآمدي: «إنّما سمعوا بقولهم: فرخ، وأفراخ، وفرد وأفراد، وشكل وأشكال وجفن وأجفان وعصر وأعصار، وزند وأزناد»[21]. نجد الآمدي قد أنصف أبا تمام في هذا البيت وذلك حين برر له الجمع على صيغة (أفعال) عن طريق السماع، رغم معارضته له في هذا الجمع على هذه الصيغة الصرفية القياسية.

وفي الأخير يعتبر القرن الرابع الهجري محطة مهمة في توجيه الشعراء توجيها كبيرا، وذلك من خلال المقاييس اللغوية التي كان يتبعها هؤلاء النحاة اللغويون في نقدهم، والمتمثلة في مستويات اللغة منها النحو والدلالة والصرف، وهذا الأخير لا يقل أهمية عن المستويات الأخرى، فهو موضع كشف عيوب الشعراء وانحرافاتهم عن قواعد اللغة وكلام العرب.

ومنه النقد في هذا العصر قد وصل إلى ذروته من خلال ما أبدعه كل من "الآمدي" و"الجرجاني"، رغم وجود بعض الانتقادات الموجهة لهما: حيث يرى البعض بأن "الآمدي" في كتابه **الموازنة** كان متحاملا على "أبي تمام"، لكن في الواقع نجده يحاول أن يوازي بينهما والوصول إلى نتائج دقيقة.

أما عن "الجرجاني" فقد اتهم بميوله "للمتنبي"، وبالتالي جاء مناقضا للعنوان كتابه الذي أراد أن يكون وسطا بينه وبين خصومه، ولكن "الجرجاني" حاول أن يكون وسطا ولم يقف إلى أي أحد منهما والدليل على ذلك ذكره لعيوب العلماء على "المتنبي" في آخر قسم من كتابه.

الإحالات:

1- أحمد مطلوب: اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري، دار العلم للملايين، بيروت لبنان، ط1، 1973م، ص: 9.

2- محمـــد منذور: النقد المنهجـــي عند العرب، نهضة مصر، القاهرة، مصر، دط، 1996م ص: 119.

3- ينظر: عبد الله بن حمد المحارب: أبو تمام بين ناقديه قديما وحديثا، مكتبة الخانجي، القاهرة مصر ط1، 1992م، ص: 253.

4- ينظر: أحمد مطلوب: اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري، ص: 213.

5- ينظر: أحمد مطلوب: المرجع نفسه، ص: 251.

6- محمد عبد الرحمان شعيب: المتنبي بين ناقديه "في القديم والحديث"، دار المعارف، مصر دط، 1964م، ص: 42.

7- ينظر: أحمد مطلوب: اتجاهات النقد الأدبي في القرن الرابع الهجري، ص: 259، 267.

8- ينظر: رجب عبد الجواد إبراهيم: أسس علم الصرف، دار الافاق العربية، مصر، ط1 2002م، ص:113.

9- صالح بلعيد: فقه اللغة العربية، دار هومة، الجزائر، دط، 2003م، ص: 78.

10- عبد الرحمن جلال الدين السيوطي: المزهر في علوم اللغة وأنواعها، تح: محمد أحمد جاد المولى بك وآخرون، مكتبة دار التراث، القاهرة، مصر، ط3، د ت، ج1، ص: 346.

11- ينظر: أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، تح: أحمد صقر، دار المعارف، مصر، ط4، 1992م، ص: 86، 87.

12- أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى: المرجع نفسه، ص: 170.

13- ينظر: أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى: المرجع نفسه، ص: 172.

14-ينظر: القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، تح: محمد أبو الفضل إبراهيم وعلي محمد البجاوي، مكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2006م ص: 389.

15-ينظر: محمد عبد الرحمان شعيب: المتنبي بين ناقديه" في القديم والحديث"، دار المعارف مصر، دط، 1964م، ص: 62.

16-ينظر: القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه ص: 383، 364.

17-خليل عزيز محمود: المفصل في النحو والصرف، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة الجزائر، دط، دت، ج4 ، ص: 95.

18-القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني: الوساطة بين المتنبي وخصومه، ص: 378.

19-القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، المرجع نفسه، ص: 368.

20- أبو القاسم الحسن بن بشر الآمدى: الموازنة بين شعر أبي تمام والبحتري، ص: 449.

21-عبد الله بن حمد المحارب: أبو تمام بين ناقديه قديما وحديثا، ص: 400.